«سبق درهم مائة ألف درهم: رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به، ورجل له مال كثير فأخذ من عرضه مائة ألف فتصدق بها»[1]. وليس المهم أن يكون الإنفاق مالاً. كما أكد ذلك قوله ﷺ: «خير الناس مؤمن فقير يعطي جهده»[2].

يبين ذلك أحد ضوابط الإنفاق في الإسلام، التي تعبر عن العدل الإلهي، حيث يتناسب الجزاء ومقدار التضحية، فالإنفاق في سبيل الله، وإن كان قليلاً، فهو امتثال لأمره تعالى الذي ضاعف الحسنة عشرة أمثالها. ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[3].

تؤكد هذه النصوص أن الإنفاق في سبيل الله، فريضة أخرى غير فريضة الزكاة، إذ بينما لا تفرض الزكاة إلا بشروط خاصة، أهمها توافر النصاب، نجد أن الرسول ﷺ جعل الإنفاق في سبيل الله فرض على الأغنياء والفقراء سواء بسواء.

المطلب الثاني
أثر الإنفاق على مستوى النشاط الاقتصادي

وقفنا في المبحث السابق على دور الإنفاق الاستثماري الهام، والمؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال ما يوفره من استثمارات ترفع من الكفاية الإنتاجية للاقتصاد ككل، إلا أن الاستثمار وحده لا يضمن تحقيق التنمية المنشودة، إذا لم يجد السوق المناسبة لاستهلاك منتجات هذا الاستثمار، وهو الدور الذي يضطلع به الإنفاق الاستهلاكي، والذي يعتبر دورًا تكميليًا لدور الاستثمار، حتى نضمن للاقتصاد تحقيق مستوى التنمية المنشود، دون التعرض للانتكاسات والهزات الاقتصادية.

تعتبر العلاقة بين كل من الاستثمار والإنفاق علاقة تبادلية، ذلك أن انخفاض مستوى الإنفاق وما يعنيه ذلك من محدودية السوق، يكون له أثره على توقعات أصحاب رؤوس الأموال، وعدم إقبالهم على القيام بالاستثمارات.

---

(١) للنسائي عن أبي ذر. للنسائي ولابن حبان في صحيحه، للحاكم في مستدركه. كلهم عن أبي هريرة. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير. مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٤٤. حديث رقم ٤٦٥٠.

(٢) للديلمي في مسند الفردوس عن ابن عمر. حديث حسن. في السيوطي: الجامع الصغير. مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٢٣. حديث رقم ٤٠٤٣.

(٣) سورة الأنعام: من الآية رقم ١٦٠

لقد أكدت أزمة الاقتصاد العالمية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن، أهمية دور الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إلا أن كينز وجد في تنمية الطلب الفعلي، وخاصة الجانب الاستهلاكي منه، الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة، حيث إتضح قصور النظرية التقليدية في تحقيق التوازن الاقتصادي آلياً، اعتماداً على الميكانيكية الداخلية للنظام.

لذا فقد اعتبر الاقتصاديون[1]. دالة الاستهلاك التي قدمها كينز أعظم إسهام قدمته «النظرية العامة» إلى أدوات التحليل الاقتصادي.

من خلال النظرية التقليدية تبلورت العلاقة الوثيقة بين الإنفاق ومستوى النشاط الاقتصادي، إن الإنفاق على المنتجات الاقتصادية والخدمية، هو الذي يحدد مستوى الاستثمار في الاقتصاد ككل، فضلاً عن أنه يحدد فروعه، وأنواعه المختلفة، ويتم الاستثمار عند المستوى الذي يضمن تحقيق أكبر ربح ممكن، أي المستوى الذي ترتفع فيه الإيرادات الكلية عن النفقات الكلية بأكبر قدر ممكن، ويعرف هذا المستوى بالطلب الفعلي[2].

على ذلك فإن ارتفاع الطلب الفعلي، الشق الخاص بالإنفاق الاستهلاكي بما فيه الإنفاق الفردي والعائلي والحكومي، يكون ذا أثر بعيد في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي.

أما العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق، أي ارتفاع الطلب الفعلي من خلال ارتفاع منحنى الميل للاستهلاك، فهي عديدة ومنها: تزايد السكان، وتزايد الحاجات، وارتفاع مستوى المعيشة الذي يتبعه تحول الحاجات الكمالية إلى ضرورية[3]، وزيادة نصيب الطبقات الفقيرة من الدخل القومي، وهي الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك.

إن تتبع ما جاء في القرآن من حثّ على إخراج الزكاة، والصدقات، والكفارات أو غيرها من أنواع الإنفاق يجعل المرء يؤمن إيمانًا راسخًا، بأن الله جلّت قدرته أراد

---

(1) Hansen (A.H.): Why is the Consumption Function a Great Contribution to Economic Theory? In Harris (Seymour): (ed.): The New Economics (Alfred Knopf, N. Y., 1948) pp: 135-138.

(٢) المحجوب: الطلب الفعلي، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٩.

للمسلمين أن يداوموا على الإنفاق تطوعًا وفريضة، وما ذلك لمجرد تقويم الخلق والاستعلاء بالنفس عن حب المال حبًا يعمي الفرد عن قدرة الواهب المغني جلّ شأنه، وإنما هو ذلك، ولما هو أبعد منه، ففيه تنشيط مستمر لتداول الأموال، وكل تداول معناه شراء، أو ما يسمى بالطلب، وكل زيادة في الطلب إنما تعني زيادة في الإنتاج، والإنتاج المتزايد هو مفتاح الرفاهية المادية إذ يؤدي إلى تشغيل العمال، واستثمار ما سخر الخالق لعباده من طيبات وثروات[1]، وبالتالي الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل.

لقد عبّر ابن خلدون عن أثر الإنفاق في مقدمته العظيمة بقوله: «إن الدولة والسلطان هما السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران، فإذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو قعدت فلم يصرفها في مصرفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلّت نفقاتهم جملة، وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع حينئذ الكساد في الأسواق»[2]. وقال أيضًا: «السوق الأعظم أم الأسواق كلها، وأصلها ومادتها في الدخل والخرج. فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه، وأيضًا فالمال متردد بين الرعية والسلطان، منهم إليه ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية. سنة الله في عباده"[3].

تعتبر هذه العبارات الموجزة تعبيرًا صادقًا عن الأثر الجوهري للإنفاق في مستوى النشاط الاقتصادي، وقد اهتدى إليه ابن خلدون قبل اللورد كينز بخمسة قرون تقريبًا[4].

إذا كان الشر هو إمساك المال، أي اكتنازه، والخير هو إنفاقه وبذله، فإن الإنفاق في الإسلام سلوك مدروس يصل بالفرد إلى توظيف ماله في المجالات التي تعود بالنفع على صاحب المال، إنفاق استهلاكي، وعلى المجتمع الذي يحيا فيه، إنفاق استهلاكي واستثماري معاً.

---

(١) أبو السعود: خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، مرجع سابق، ص٥٠٦

(٣) المرجع نفسه، ص٥٠٦-٥٠٧.

(٤) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ١٣٣٢-١٤٠٦م.

ففي التوجيه الإلهي ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[1].

رأينا من قبل[2] كيف أن الإسراف يضرّ بمصالح المجتمع، عندما يتم تبديد الموارد فيما لا يعود بالنفع على جماعة المسلمين، أما التقتير فهو يؤدي إلى الانكماش والركود في الحياة الاقتصادية، ذلك أن التقتير هو «ضيق النفقة»[3]، يؤدي إلى نقص في الاستهلاك، وهذا الانخفاض في الإقبال على المنتجات الاستهلاكية يؤدي إلى عدم تصريفها وعدم الإقبال على إنتاج المزيد منها، وتكون النتيجة النهائية هي الدخول في دورة انكماشية، طالما عانت منها الاقتصاديات الرأسمالية.

عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا ابن آدم، إنك إن تبذل الفضل خير لك، وإن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»[4].

يستفاد من ذلك أن الإنفاق يعود على المنفق وجماعته بالخير، لأن الفرد في المجتمع لا يعيش وحده، ولا يستطيع أن يقوم بكل ما يحتاج إليه، ولا بد له من التعاون مع الآخرين في تأمين ما يحتاج إليه كل منهم، وما تحتاج إليه الجماعة[5]، وعلى ذلك فإن توجيه جزء من الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي والصدقي، لا يعني اقتطاعه من فرص الاستثمار، وتخفيض مستوى النشاط الاقتصادي، والإقلال من المعدلات التنموية، وإنما يكون لهذا الإنفاق دوره الهام في توفير السوق اللازمة لاستهلاك منتجات الإنفاق الاستثماري، والعمل على إنتاج المزيد منها، ذلك أن تحقيق التنشيط المستمر للاستثمار، واستمرار العملية التنموية بنجاح يستلزم زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد حتى لا تقف حائلاً أمام المزيد من النشاط الاستثماري.

---

(١) سورة الفرقان. الآية رقم ٦٧.

(٢) راجع الباب الثاني. الفصل الأول.

(٣) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق. المجلد الثاني، ص١١٣.

(٤) رواه مسلم والترمزي. في المنذري: الترغيب والترهيب، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٩٤. حديث رقم ٣

(٥) بالتفي المال في الإسلام. مرجع سابق. ص٦٦

لقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على عدم التناقض بين الإنفاق الاستهلاكي والصدقي، وبين التنمية، إذ قال تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾[1]. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[2]. وفي ذلك حثّ على الإنفاق، وحضّ عليه بشكل لا مثيل له، تأكيدًا على ما له من أثر فعّال في حياة الإنسان المعيشية، فضلاً عما له من أثر في كسب مرضاة الله في الدنيا والآخرة، ويؤكد ذلك الرسول ﷺ في قوله: «قال الله عزّ وجل: أنفق أنفق عليك»[3] أو كما جاء في نَص آخر: «أنفق يا ابن آدم أنفق عليك»[4] كذلك قال الرسول ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال»[5].

إن التدقيق في هذه النصوص يوحي بان هذا الإنفاق ينجم عنه بطريقة أو بأخرى زيادة في دخل معطيه، تعوضه عما ما بذله لغيره، وهو ما يمكن أن يحدث عن طريق ما يعرف بدوره الدخل Circular Flow of Income[6]، كما يؤكد معرفة الإسلام لمضاعف الإنفاق، والذي هو أكثر دقة وشمولاً من مضاعف الاستثمار الكينزي، وأثره المتعاظم على الدخل نتيجة الدورة الإنفاقية، وهو ما سنعمل على دراسته، بمشيئة الله، في الفصل التالي.

يؤكد أثر الإنفاق على مستوى النشاط الاقتصادي شموله للإنفاق بأنواعه، فقد

---

(١) سورة البقرة: من الآية رقم ٢٧٢.

(٢) سورة سبأ: من الآية رقم ٣٩.

(٣) لأحمد في مسنده وللبخاري ومسلم كلهم عن أبي هريرة. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٣٩. حديث رقم ٦٠٢٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النفقات وفضل النفقة، المجلد السابع، ص٧٢. في كتاب الأحاديث القدسية (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والحديث، القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م) المجلد الأول ص١٦٥. حديث رقم ١٤٦. وقد ورد الحديث بخمسة نصوص أخرى، المرجع نفسه، ص١٦٥-١٦٧.

(٥) لأحمد في مسنده ولمسلم وللترمزي كلهم عن أبي هريرة. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٥٢٦. جزء من الحديث رقم ٨١٢٠.

(٦) عوض: النمو العادل في الإسلام. مرجع سابق، ص١١.

فسّر الإمام ابن كثير بأنه النفع المتعدي إلى المخلوقين[1]. وبذلك ضمنه كل أنواع الإنفاق، لشمول أنواع الحاجات التي ينتفع بها الأفراد.

يتميز الاقتصاد الإسلامي بشمول أنواع الإنفاق فنجد أنه بالنسبة للإنفاق الفردي أو العائلي، هناك إلى جانب الزكاة، التي هي إنفاق حتمي يتكرر كل عام، وفق ضوابط محددة ومعلومة، تشمل زكاة المال وزكاة الفطر، والإنفاق الحتمي المباشر في مجال الاستثمار، بكل ما تحمله الكلمة من معنى فني دقيق في إطار الشريعة الإسلامية، هناك أنواع أخرى من الإنفاق كالإنفاق الاجتماعي الحتمي على الأهل فضلاً عن النفس[2]، ولهذا النوع من الإنفاق الأولوية على سائر أنواع النفقة، لقوله ﷺ: «دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجرًا الذي أنفقته على أهلك»[3].

كذلك هناك نفقات واجبة كالكفارات، التي فرضها الله على عباده تكفيرًا لهم عن عمل محرم أتوه، ومن ذلك كفارة إفطار رمضان، أو حلف يمين، أو قيام المحرم للحج بما يوجب الكفارة، وغيرها كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَـكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾[4]. وهي جميعًا تحضّ على الإنفاق، والإطعام، والعتق تكفيراً لبعض الخطايا التي يرتكبها الإنسان[5].

من هذه النفقات الواجبة شرعًا الأضحية والعقيقة، والأضحية سنة عين مؤكدة، يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وكذلك الحال بالنسبة للعقيقة، وقد حضّ عليها

---

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، المجلد الأول. ص٤٢

(٢) العاني: الأسس الاقتصادية الإسلامية، مرجع سابق، ص٣١-٤٠.

(٣) لمسلم عن أبي هريرة. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٥٢. حديث رقم ٤٢٤٣

(٤) سورة المائدة: من الآية رقم ٨٩

(٥) بابللي: المال في الإسلام. مرجع سابق. ص ٨٧- ٨٩

الرسول ﷺ بقوله: «الغلام مرتهن بعقيقته: تذبح عنه يوم السابع، ويسمى ويحلق رأسه»[1] وفي هذا الإنفاق والنحر وإطعام الفقراء توسعة على أهل البيت والفقراء[2].

بالإضافة للنفقات الواجبة شرعًا، هناك العديد من النفقات التطوعية كالصدقات التطوعية، والوقف والهبات والنذور، وهي جميعًا تضيف إلى تيار الإنفاق للمجتمع[3].

بالنسبة للإنفاق العام والحكومي: اصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية على تسمية النفقات بالمصارف، فأطلقوا على الإنفاق العام مصارف بيت المال، أي أوجه صرف المال[4]، وأهمها بيت مال الزكاة، الذي حدد الحق سبحانه وتعالى مصارفه الثمانية تحديدًا.

المطلب الثالث

أثر الزكاة في زيادة الإنفاق

الزكاة هي أهم أنواع الإنفاق الصدقي في الإسلام، فهي الصدقة المفروضة شرعًا، أي الصدقة الإجبارية، المتكررة سنويًا، على كل ما توافرت فيه شروطها. إلا أن دور الزكاة لا يقتصر على هذا المجال، وإنما يمتد ليحقق دورًا هامًا في مجال الإنفاق الاستهلاكي، إذ فضلاً عما وقفنا عليه من كون الزكاة أداة فعالة في زيادة الاستثمار، فإن لها دورًا فعالاً في مجال زيادة الإنفاق على أنواعه، حتى أن البعض يرى فيها حربًا على النماء، وحدًا من فرص الرخاء، فهم يرون أن الزكاة تحول موارد كان من الممكن أن يستثمرها الأغنياء في مشروعات إنمائية تزيد الإنتاج، إلى الفقراء الذين ينفقونها في استهلاك المنتجات، بل إن البعض يرى فيها تشجيعًا للفقراء على التبطل بدلاً من العمل المنتج، في حين كان من الأولى أن يوجهها

---

(١) للترمذي والحاكم في مستدركه عن سمرة. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٠٧ حديث رقم ٥٨١٩.

(٢) بابللي: المال في الإسلام. مرجع سابق. ص ٨٩-٩٠.

(٣) المرجع نفسه. ص ٩٠-٩٧.

(٤) الكفراوي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام. مرجع سابق. ص٨.